حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الريفية:

أيّ دور للنهوض بالاستثمار الريفي الأصغر بالجزائر؟

د.أحمد بن قطاف أ.د. حسين رحيم

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

جامعة البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–الجزائر

ملخص: على الرغم من كفاءة البرامج والآليات التي استحدثت لدعم المؤسسات الصغيرة في العديد من الدول، فإن حاضنات ومشاتل المؤسسات تعد الأبرز في تنمية هذا النوع من المؤسسات، خصوصا المؤسسات والمشاريع الصغيرة المتواجدة في المناطق الريفية، وضمن هذا الإطار يركز هذا البحث على إبراز دور حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية في دعم وترقية الاستثمار الريفي الأصغر في الجزائر، من خلال اقتراح نموذج تصوري لمشاتل مؤسسات ريفية في ولاية برج بوعريريج، بالاستعانة بتجارب لدول رائدة في مجال حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية.

كلمات أساسية: حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات الريفية، الاستثمار الريفي الأصغر

Résumé : Malgré l'efficacité des mécanismes et programmes qui ont été développés pour soutenir les petites entreprises dans de nombreux pays , les incubateurs et pépinières d'entreprises sont les leaders dans le développement de ce type d' institutions , en particulier les petites entreprises situées dans les zones rurales , et dans ce cadre se concentre cette recherche pour mettre en évidence le rôle d'incubateurs et pépinières d'entreprises en appui au monde rural et la promotion du micro investissement rural en Algérie , en proposant un modèle conceptuel pour les pépinières d'entreprises rurales dans la wilaya de Bordj Bou Arreridj , en utilisant l'expérience des pays leaders dans le domaine des incubateurs et pépinières institutions rurales.

Mots clés : incubateurs d'entreprises, pépinières d'entreprises rurales, micro investissement rurale

مقدمة:

خلق المؤسسات مهمة صعبة، ولكن الأصعب منها ضمان استمرارها ونموها. فحوالي ثلث المؤسسات الصغيرة المنشأة بمختلف البلدان، بما في ذلك البلدان الصناعية، يزول بعد سنة، وحوالي النصف يزول بعد ثلاث سنوات، ويرجع ذلك في الغالب إلى هشاشة هذه المؤسسات تجاه منافسة حادة تقودها مؤسسات كبرى، في بيئة أعمال شديدة التعقيد، يسودها قانون البقاء للأقوى، ولو باعتماد ممارسات احتكارية وتحالفات إستراتيجية، صريحة وضمنية، مما يجعل من المؤسسات الصغيرة والصغرى ضمن هذا الحقل التنافسي مجرد قطيع هش سرعان ما يجف رمقه ويخرج من السباق.

وإذا كان هذا الحال يترجم واقع نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والصغرى بوجه عام، فإن حدته تكون أكبر بالنسبة لتلك المؤسسات المتواجدة بالدول النامية كالجزائر، حيث آليات الدعم وهياكل المرافقة محدودة وقليلة الفعالية، وتزداد درجة الهشاشة وقابلية الانطفاء بالنسبة للمؤسسات الموطنة بالمناطق المعزولة، والتي في جلها مناطق ريفية.

إن دعم الاستثمار الريفي، الذي يتسم في عمومه بصغر الحجم، يقتضي توفير مجموعة من المقومات المادية والمعنوية. فإلى جانب ما ينبغي أن يمنح له من تسهيلات إدارية و تحفيزات مالية، يتعين إحاطته بهياكل احتضان مناسبة لاحتياجاته وخصوصياته، ولو كانت في صورة حاضنات مصغرة (microincubateurs) أو مشاتل مصغرة (micropépinières)، ويتعلق الأمر هنا بالتكوين والتدريب، الاستشارات الإدارية والفنية، التموين وتصريف المنتجات، الوصول إلى مصادر التمويل وغيرها من التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والصغرى بالمناطق الريفية.

لقد برز اتجاه لافت نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منذ عشرية ونصف، تجسد بداية في إصدار قانون خاص بهذا النمط من المؤسسات في 2001 (قانون رقم 01-18) تم تضمينه مجموعة من التدابير والآليات الداعمة، لعل أبرزها مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، كما تم في إطار هذا المسعى تخصيص موازنات معتبرة لبرنامج تأهيل شامل لهذا القطاع من المؤسسات منذ سنة 2002، غير أن هذه التدابير

ظلت في عمومها ضئيلة الفعالية.فمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وعلى الرغم من صدور مرسومين خاصين بها منذ 2003[1]، ما تزال محدودة العدد، وهي متواجدة في جلها بمقرات الولايات، ناهيك أن نتحدث عن مشاتل مؤسسات وحاضنات أعمال ومراكز تسهيل ريفية.

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية ودور حاضنات الأعمال الريفية في النهوض بالاستثمار الريفي الأصغر بالجزائر بكل مجالاته، ولاسيما منه الاستثمار المنتج في مجالات الفلاحة والحرف والصناعات التقليدية والصناعات المدعمة، وهو يندرج في إطار تكريس وتوسيع نطاق الجوارية الاقتصادية وتعميق مكانتها في الوسط الريفي، وعلى وجه الخصوص تلك الهياكل الجوارية المنصبة على دعم الاستثمار.

وعليه فإن هذا البحث يتمحور حول تساؤل رئيس مفاده: ما الدور المتوقع من حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في مجال النهوض بالاستثمار الأصغر ودعم المقاولية بالوسط الريفي الجزائري؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نعتمد الخطة التالي:

- الاستثمار الريفي وترقية المقاولية: مدخل لإعادة النهوض بالأرياف الجزائرية؛
- حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات: تعريفها ومهامها؛
- تجارب عالمية في مجال حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية؛
- حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في الجزائر؛
- الاستثمار الريفي الأصغر بالجزائر ومبرر الحاضنات والمشاتل؛
- محاولة لاقتراح نموذج لحاضنة أعمال ريفية.

أولا: الاستثمار الريفي وترقية المقاولية: مدخل لإعادة النهوض بالأرياف الجزائرية

مع أن الفضاء الريفي بالجزائر يغطي نحو أربعة أخماس (4/5) المساحة الإجمالية، وتمثل البلديات الريفية 63,5% من مجموع البلديات (979 من أصل 1541)، إلا أن قاطني الأرياف لا يتجاوز ثلث مجموع السكان، ويرجع ذلك في الواقع إلى النزوح الريفي

المتواصل منذ الاستقلال بسبب تهميش الأرياف وتركيز المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فرص العمل، على مستوى المدن، ولاسيما بالشمال.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن سكان الأرياف الجزائرية كانوا يشكلون 68,6%في سنة 1965، أي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال،لتنخفض هذه النسبة إلى 59% في سنة 1977، وإلى 50,3% في سنة 1987، لتصل إلى 40% في سنة 2005[2] وإلى حوالي 30% حاليا، وهو ما يترجم نزوحا ريفيا مستمرا يعكس بالأساس مضمون ومستوى فعالية سياسات التنمية الريفية المنتهجة.

لقد كانت الأرياف الجزائرية مفعمة بالديناميكية بشتى أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن التناقص السكاني المتواصل، نتيجة النزوح نحو المدن، أفضى إلى تناقص العمران واضمحلال عديد الأنشطة، بما فيها الأنشطة الفلاحية، وانقراض جل الحرف والصناعات المحلية، وكما يقول ابن خلدون: "فالصنائع إنما تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طالبيها .. ولا تزال الصناعات في التناقص ما دام المصر في التناقص إلى أن تضمحل"[3].

هناك مبرران رئيسان لنزوح الريفيين نحو المدن:

1) البحث عن مصدر دخل قار يضمن لهم عيشا كريما، في ظل نقص فرص العمل المستقر واللائق بالأرياف، حيث إن الأنشطة السائدة في جلها موسمية وغير مصرح بها، كالفلاحة الصغرى والبناء وبعض الحرف والصناعات التقليدية.
2) نقص الهياكل القاعدية والمرافق العامة، أو صعوبة الوصول إليها، ولو بدرجات متباينة من منطقة إلى أخرى، على الطرقات، شبكات الكهرباء والغاز، شبكات المواصلات والاتصالات، المدارس ومراكز التكوين، المصحات وغيرها.

لقد برز خلال السنوات الأخيرة اهتمام ملحوظ من قبل السلطات العمومية بالجزائر تجاه إعادة الاعتبار للأرياف والأقاليم الداخلية عموما، وهو ما تجلى عبر إطلاق عدد من المخططات والبرامج:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي شرع فيه في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004)[4]، والذي تحول منذ سنة 2002 إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR). وفي أكتوبر 2006 تمت المصادقة على إستراتيجية جديدة واعدة لتنمية الأرياف تحت اسم "برنامج التجديد الريفي".
- برنامج تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا (2005)، وأنشئ لذلك صندوقين خاصين بهما. ولقد أفضى تطبيق هذين البرنامجين إلى تطورات معتبرة، لاسيما في مجال البنى التحتية والتنمية البشرية.
- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT2030)، الذي أطلق في سنة 2008،ويهدف بالأساس إلى بلوغ شغل كل الأقاليم وتحقيق العدالة الإقليمية، وقد رسم فيه هدف 45% من السكان في الهضاب العليا والجنوب و55% في الشمال. ويستهدف هذا المخطط على سبيل الأولوية تحقيق ثلاثة متطلبات[5]:
  - الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والأنشطة في الإقليم (أي في الجزائر).
  - تفعيل جاذبية الأقاليم.
  - الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه.

إن الاستثمار العمومي في مجال التنمية البشرية والبنى التحتية، الذي يستند إلى اعتباره وراء دعم قواعد النمو وتحفيز القطاع الخاص[6]، مدخل بالغ الأهمية في إعادة بث الحياة في الأقاليم، إلا أنه يتعين أن يكون مرفقا بحزمة من الآليات والتدابير المساندة للاستثمار وخلق المؤسسات. فتجديد البنى التحتية ودعم السكن الريفي بناء المدارس والمصحات وإقامة المركبات الرياضية والثقافية بالمناطق الريفية، على أهميته في تحسين الظروف المعيشية وتدعيم القاعدة التنموية، يبقى غير كاف لضمان استقرار الريفيين، ناهيك عن إعادة المهجر منهم المستقر بالمدن.

إلى جانب مقومات أخرى ذات طابع كلي وإقليمي، كتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز أطر الحوكمة المحلية، يقتضي دعم الاستثمار الخاص بالوسط الريفي، والذي يتميز في عمومه بصغر الحجم، إرساء هياكل احتضان ودعم ومرافقة من شأنها المساعدة في تذليل مختلف المصاعب التي تعترض صغار المقاولين، ومن ثم الدفع قدما بالمقاولية الريفية والتحفيز على إنشاء المؤسسات.

ثانيا: حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات: تعريفها ومهامها

في الأصل تم استنباط فكرة احتضان ورعاية المشاريع الصغيرة الناشئة من رعاية المواليد الجدد الذين يولدون قبل أوانهم، ويتم وضعهم في أجهزة طبية خاصة توفر لهم مقومات الحماية والنمو حتى اكتمال نموهم، إذ أن المشاريع الصغيرة الناشئة، التي هي أشبه بالمواليد الصغار الجدد، تحتاج إلى دعم ورعاية حتى تنضج وتتمكن من الاستمرار والصمود في وجه المنافسة وتحديات السوق، لاسيما في ظل ما لوحظ من تساقط للمشاريع الصغيرة في بدايات انطلاقها.

ترجع أول مبادرة لإنشاء حاضنة أعمال للمشاريع الصغيرة إلى سنة 1959 في باتافيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت حينها مقتصرة على تأجير أماكن لإيواء المؤسسات الناشئة، غير عملية خلق الحاضنات لم يتطور بالشكل المطلوب إلى غاية منتصف الثمانينيات (1984) بعدما قامت هيئة المشروعات الصغيرة(SBA)[7] بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، ولم يكن حينها يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط،ثم ظهور الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA)[8] في عام 1985، التي استطاعت أن تستقطب اهتمام السلطات ورجال الأعمال على حد سواء، وأعطت دفعا قويا لعملية إنشاء الحاضنات، وقد ارتفع عدد أعضائها من 40 عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي[9].

ونتيجة للجهود التي بذلتها هذه الجمعية وصل عدد حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة إلى 70 حاضنة في عام 1987، وإلى 550 حاضنة في نهاية عام 1997، ثم إلى حوالي 1250 حاضنة أعمال في أكتوبر 2012. وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال عدد حاضنات الأعمال في العالم بما يفوق 7000 حاضنة أعمال[10].

شكل (1): تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم خلال الفترة 1980-2012

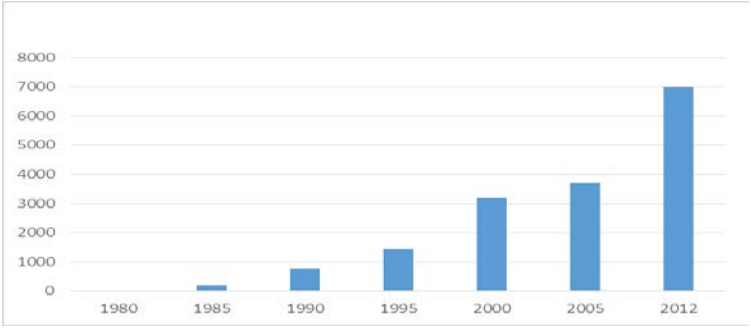

Source: www.nbia.org/ressource_library/history/index.php ; le 12/12/2013

لقد تطورت فكرة الاحتضان واتسع نطاق الأنشطة المرافقة لها، وبرزت على إثر ذلك هياكل دعم ومرافقة بتسميات تؤدي في الواقع ذات المعنى، وإن كان أكثر شمولية أحيانا، وأكثر تخصصا في أحيان أخرى، ومن ضمن امتدادات حاضنات الأعمال نجد مشاتل المؤسسات، التي تهتم بمتابعة ما بعد الحضانة، مع إن هناك من لا يميز بين محتوى الحاضنات والمشاتل.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى حاضنات المشروعات، من جانب تشابهها مع فكرة المشاتل،على أنها أشبه بالحقل الذي يتم فيه زراعـة النباتات والبذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، وبعدها يتم تحويلها إلى المـزارع الأكبر، وهذا هو شأن مشاتل الأعمال[11].

ومع ذلك هناك تمييزا واضحا وشائعا ما بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، وهو أن حاضنات الأعمال تدل عن هياكل لاستقبال ومرافقة المشاريع الجديدة، ابتداء من الفكرة إلى التأسيس والانطلاق، الذي يمكن أن يستمر إلى سنتين، في حين تدل مشاتل المؤسسات عن هياكل إيواء المؤسسات المنشأة حديثا ومرافقتها ودعمها حتى تتمكن من الولوج في السوق، وهي عملية يمكن أن قد تستمر إلى أربع أو خمس سنوات، وهو ما يعني أن عملية الاحتضان تسبق عملية الانضواء في مشتلة، إذ أن الحاضنة تهتم بميلاد

وانطلاق المشروع الاستثماري، بينما تهتم الحاضنة بالانطلاق التجاري واندماج المؤسسة في السوق.

شكل (2): الحاضنات ومشاتل المؤسسات ودورة حياة المؤسسة

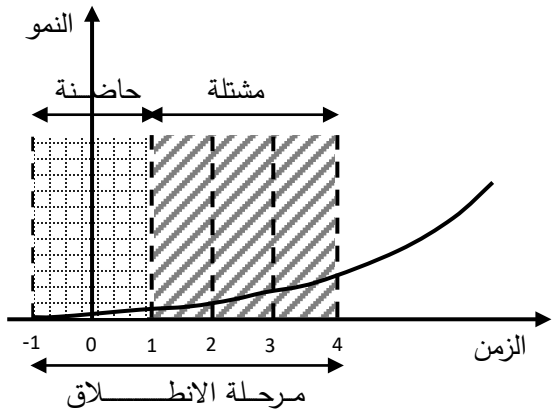

وفقا للجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA)، التي تعد الرائدة عالميا في هذا المجال، حاضنات الأعمال هي عبارة عن "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات"[12]. كما يمكن تعريف حاضنات الأعمال على انها مؤسسات قائمة بذاتها، أي لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة[13].

وبالمقابل يقصد بمشتلة المؤسسات مركز إيواء ودعم ومرافقة مؤسسات مبتدئة، بعد أن يصبح لها نشاط تجاري، سواء كانت مرت على حاضنة أعمال أم انطلقت بصورة منفصلة. فإضافة إلى توفير المأوى والتجهيزات التابعة، تهدف المشتلة إلى تقديم مرافقة

مهنية (coaching)للمؤسسات المنتمية إليها، وخاصة من خلال تقديم الاستشارات الإدارية والفنية والقانونية والمحاسبية.

وإلى جانب الحاضنات ومشاتل المؤسسات، وبالنظر إلى الاهتمام العالمي المتنامي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ظل تزايد حدة المنافسة وتعرض كثير من المؤسسات الناشئة إلى الفشل خلال سنواتها الأولى، برزت أنماط أخرى من هياكل الدعم والمرافقة، على غرار مراكز التسهيل ونزل المؤسسات وورش الربط، كما إنه تم اعتماد مبدأ التخصص في هذه الهياكل، فنجد هياكل متخصصة في قطاعات محددة، على غرار حاضنات الأعمال التكنولوجية ومشاتل الحرف والصناعات التقليدية على سبيل المثال.

بوجه عام يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الحاضنات ومشاتل المؤسسات:

- حاضنات ومشاتل عامة: وتضم أي مؤسسة جديدة بغض النظر عن نشاطها.
- حاضنات ومشاتل متخصصة: وتستقبل مؤسسات في قطاعات أو أنشطة محددة (تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بيوتكنولوجيا، ..).

هناك هدفان أساسيان من إقامة حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات وغيرها من هياكل الدعم والمرافق:

1) **أهداف مرتبطة بالمؤسسات المحتضنة:** نذكر منها على وجه الخصوص:
   - مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة على تجاوز مصاعب مرحلة الانطلاق ومخاطر الفشل.
   - توفير دعم لوجيستيكي من إيواء وتجهيزات للمؤسسات الجديدة.
   - ضمان مرافقة مستمرة للمؤسسات الناشئة خلال فترة الانطلاق وبداية النشاط، والتي تتضمن الاستشارات القانونية المالية والإدارية، منافذ وطرق التوريد والتسويق، الخ.
2) **أهداف مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:** ونشير من ضمنها إلى ما يلي[14]:

- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب،وكذا زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات، خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة.
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية.
- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاول في المجتمع.
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

تعمل حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات وفق سيرورة منتظمة تمتد على عدة مراحل بدءا من اختيار المشاريع القابلة للنجاح إلى غاية تخرج المشروع من الحاضنة وبدئه في النشاط الفعلي، نوجزها في الشكل الموالي:

شكل (3): مراحل احتضان المشاريع

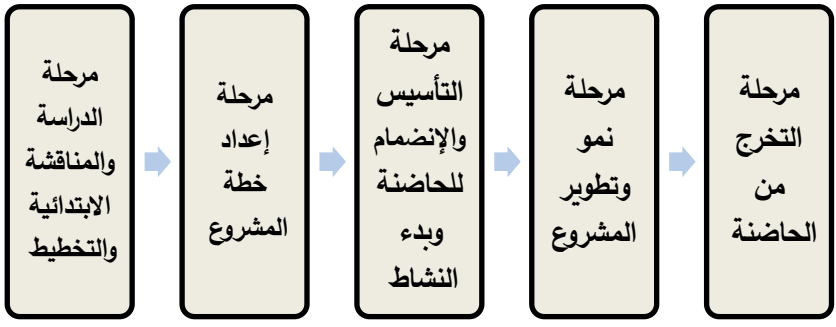

حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الريفية:

تعد حاضنات ومشاتل المؤسسات والأعمال الريفية إحدى أهم أنواع حاضنات الأعمال، وينشط هذا النوع في المناطق الريفية، حيث تهدف أساسا إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في هذه المناطق التي تتسم عادة بقلة الموارد والإمكانيات وضعف جاذبيتها للاستثمارات الاقتصادية.

يمكن لحاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية أن تكون أداة فعالة في التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية عن طريق الدعم المادي والبشري للمشاريع والمؤسسات الريفية الناشئة التي تسمح بإنشاء مناصب عمل جديدة و منتوجات ذات قيمة مضافة وما يترتب عنها من آثار اقتصادية إيجابية على الاقتصاد المحلي، تعمل حاضنات ومشاتل الأعمال الريفية بشكل فعال عندما تكون جزءا من استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الدور يحتاج إلى دعم وتمويل من الحكومة والمنظمات المحلية سواء كانت إدارية أو مالية أو علمية كالجامعات ومراكز البحوث، لإنشاء الحاضنة ومساعدتها على بدء نشاطها.[15]

غالبا ما تكون الأنشطة الريفية مرتبطة أساسا بالنشاط الزراعي، وهنا نميز بين ثلاثة مجالات رئيسية يتمحور حولها النشاط الاقتصادي في المجتمع الريفي تتمثل في:

- الفلاحة والأنشطة الإنتاجية الزراعية، والإنتاج الغابي؛
- تربية المواشي والدواجن؛
- الصناعات الحرفية والتقليدية.

إن الأهداف التي تسعى حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية لا تخرج في الغالب عن الأهداف العامة المتوخاة من حاضنات الأعمال بشكل عام، إلا أنه ولخصوصية المناطق الريفية فإنه يمكن لحاضنة الأعمال الريفية أن تنفرد ببعض الغايات، وإجمالا يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- توفير مناصب شغل خصوصا للعاطلين عن العمل في الأرياف؛
- تشجيع الإنتاج الفلاحي والزراعي وتحسينه؛

- المساهمة في تحديث وتحسين الأساليب الزراعية؛
- مساعدة أصحاب المشاريع الريفية في الحصول على التمويل الملائم؛
- مساعدة أصحاب المشاريع على إيجاد منافذ لتسويق وتوزيع منتوجاتهم؛
- توطيد العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، خصوصا الصناعات الغذائية؛
- مساعدة المشاريع الريفية على الدخول إلى أسواق جديدة.

ثالثا: تجارب عالمية في حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الريفية.

1)تجربة حاضنات الأعمال الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تذكر إحصائيات الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال لسنة 2011، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80%، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال وقد تم إنشاء 49 ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة وحققت مداخيل قدرت بأكثر من 15 مليار دولار.[16]

كما قدرت أن 87 % من المؤسسات المحتضنة المتخرجة لا تزال تعمل في السوق ونسبة 84 % من المؤسسات المحتضنة والمتخرجة بقيت تعمل في مناطقها المحلية، الأمر الذي ساهم في دعم التنمية المحلية بالمناطق التي تتواجد بها حاضنات الأعمال، كما أن الإنفاق والدعم الحكومي لحاضنات الأعمال يساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية عن أرباح ومداخيل الشركات الناجحة والمتخرجة من الحاضنات، حيث إن كل 01 دولار ينفق على دعم حاضنات الأعمال يحقق ما يقارب من 30 دولار كعائدات في شكل ضرائب محلية على الشركات المتخرجة فقط.[17]

تتوزع حاضنات الأعمال جغرافياً على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك تركيزاً واضحاً للحاضنات التكنولوجية في الولايات الآتية: □□

Atlanta,Georgia,Chicago,Illinois,SanJose,California,NewYork,R ichmond,Pennsylvania,Philadelphia.

- 47% من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛
- 25% من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية؛
- 28% من الحاضنات تقع في المناطق الريفية.

وحسب الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA فان حاضنات الأعمال في المناطق الريفية تتواجد في مدن يتراوح عدد سكانها بين 475 (مثل حاضنة Montmorencycounty في أطلنطا) و19500 ساكن (مثل حاضنة Athenscounty في أوهايو)، وذلك بمتوسط حاضنة أعمال لكل 10208 ساكن.[19]

الحاضنات الريفية في منطقة Appalachia:

تمتد منطقة Appalachia في 13 ولاية أمريكية وهي منطقة ريفية فقيرة وشحيحة الموارد أنشأ فيها أكثر من 70 حاضنة أعمال منذ 1979 قامت بتوفير أكثر من 14000 فرصة عمل، وبحلول عام 1990 ساهمت الحاضنات الريفية في تقليص نسبة الفقر الى النصف مقارنة بما كانت عليه في سنة 1965 حيث بلغ متوسط دخل الفرد فيها في سنة 1994 ما يعادل 84% من متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ووصلت نسبة القوى العاملة فيها 61.2% مقابل 67.7% على المستوى الفيدرالي، وتقلصت نسبة البطالة إلى 4.6% مقابل 4.2% على المستوى الكلي، كما أثرت الحاضنات بشكل إيجابي على نوعية التعليم والخدمات الصحية والبنية التحتية بالمنطقة.[20]

2) تجربة حاضنات الأعمال الريفية في الصين:

تعد الصين من بين أوائل الدول التي تبنت برامج حاضنات الأعمال، حيث بلغ عدد حاضنات الأعمال في الصين أكثر من 670 حاضنة أعمال في سنة 2008 ساهمت في إنشاء 32370 مؤسسة جديدة، بمعدل نجاح بلغ 70% وفرت أكثر من 940 ألف منصب عمل، تنتشر هذه الحاضنات في جميع أنحاء الصين.[21]

تعد حاضنة TianjinWomen'sIncubator من بين حاضنات الأعمال الريفية المتواجدة بالصين وتختص هذه الحاضنة بدعم ورعاية مشاريع النساء الريفيات، حيث

ساهمت في إنشاء أكثر من 4000 منصب عمل، وقدمت المساعدة لأكثر من 21000 امرأة منذ إنشائها سنة 1988 وتعمل هذه الحاضنة بمساعدة وتمويل بنك Tianjin التجاري.[22]

رابعا: حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في الجزائر

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري في هذا المجال نجد أن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، اعتمد تسمية مشتلة المؤسسات كإطار عام، وأقر في ذلك ثلاثة أشكال من المشاتل كل منها يهتم بقطاع محدد. فالمرسوم لم يميز بين الحاضنة والمشتلة، بل اعتبر أن الحاضنة، والتي سماها المحضنة، مجرد شكل من أشكال المشاتل يهتم بقطاع الخدمات، حيث جاء في المادة الثانية (فقرة2) منه: وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة**(incubateur): هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط**(atelier relais): هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات**(hôtel d'entreprise): هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى قطاع البحث.

وفي ذات السياق نصت المادة 8 من ذات المرسوم على أن المشتلة تتولى، في ما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات، مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، أي أنها تتكفل بعملية الاحتضان (حاضنة) ومرافقة المؤسسة في انطلاقها التجاري (مشتلة).

تجدر الإشارة إلى أن مشتلة المؤسسات وفق هذا المرسوم هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبالتالي فإن المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من خدماتها تدفع مقابلا، وإن كان أقل نسبيا بالمقارنة مع أسعار السوق، ويتعلق الأمر هنا بإيجار المقر وأتاوى الخدمات المقدمة.

فالحاضنة أو المشتلة، وإن كان شكلها القانوني صناعي وتجاري، إلا أن رسالتها تجعل منها شريكا اقتصاديا واجتماعيا للمؤسسات المنضوية تحت سقفها.

وبوجه عام يمكن تلخيص المهام الأساسية لحاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في ما يلي:

- تشجيع الشباب المبادر على إنشاء مؤسساتهم وتجسيد مشاريعهم، ولاسيما منهم أصحاب المشاريع المبدعة.
- توفير مقرات بمساحات مناسبة وبإيجارات مقبولة لأصحاب المشاريع الجديدة، بما يتضمن ذلك من خدمات ضرورية مرافقة (ماء، كهرباء، غاز، موزع هاتفي، إنترنت، قاعة استقبال وصالة عرض، ..).
- تقديم الدعم للمشاريع الجديدة ومرافقتها في مختلف مراحل الانطلاق من الإنشاء إلى غاية الاندماج في النسيج الاقتصادي، وتتضمن استشارات (إدارية، قانونية، فنية، مالية، جبائية ومحاسبية) وخدمات خاصة بالنسبة لكل مؤسسة، ويتم تقاضي إتاوات مقابلها.
- تنظيم دورات تكوينية وتدريبية متخصصة في مجال المقاولية وإدارة المشاريع وفي مجالات صناعية دقيقة لفائدة الشباب المقاول.
- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام إعلامية قصد نشر روح المقاولية للشباب أصحاب المبادرات والذين لديهم طموح لإنشاء مؤسساتهم، والتي يتم فيها إشراك خبراء وأصحاب تجارب ناجحة للاستفادة منهم ونقل خبراتهم وتجاربهم.
- توفير فضاء للمبادرين للالتقاء والتعاون وتبادل الأفكار والتجارب، ليس فحسب في الإطار الرسمي من خلال الاجتماعات والمعارض، ولكن أيضا حتى في الأطر غير الرسمية، كاللقاءات التي تتم في صالون ومقهى المشتلة، والتي قد تمتد إلى خارجها.

وبغض النظر عن أشكال وتسميات هياكل الدعم المرافقة الموجهة للمؤسسات المبتدئة: حاضنة أعمال، مشتلة مؤسسات، خلية مؤسسات (Ruche)، مركز تسهيل، نزل

مؤسسات، ورشة ربط وغيرها، فإن العبرة في مدى فعاليتها ونجاحها في تحويل الأفكار والمشاريع إلى مؤسسات قائمة على أساس متين في آجال قياسية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الانتشار الجغرافي وتكافؤ الفرص.

ثمة مؤشرات كلية وجزئية عديدة يمكن الاسترشاد بها في تقويم فعالية هذه الهياكل نذكر منها:

- عدد الهياكل على المستويين الوطني والولائي.
- مدى عدالة التوزيع الإقليمي والمحلي لهذه الهياكل، وخاصة مدى استفادة المناطق الريفية منها.
- عدد المشاريع والمؤسسات المحتضنة أو المنتمية لهذه الهياكل حسب طبيعة نشاطها.
- عدد المشاريع المتخرجة بنجاح من هذه الهياكل وطبيعة أنشطتها.
- عدد دورات التكوين والتدريب المنجزة وعدد المستفيدين منها من أصحاب المشاريع.

خامسا: الاستثمار الريفي الأصغر بالجزائر ومبرر الحاضنات والمشاتل

وفقا للتشريع الجزائري يقصد بالمؤسسة الصغرى (micro entreprise) كل مؤسسة تشغل أقل من عشرة عمال وتحقق رقم أعمال سنوي يقل عن 20 مليون دينار أو حصيلة سنوية تقل عن 10 مليون دينار[23]. وفي الواقع يغلب على هذا النمط من المؤسسات الطابع الفردي، وأحيانا العائلي، وتكون في شكل ورش لأنشطة صناعية أو فلاحية أو وحدات خدمية أو تجارية.

وبإلقاء نظرة على مونوغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نجد أن عددها، إلى غاية يونيو 2013، بلغ 747387 مؤسسة، 99,93% منها ينتمي إلى القطاع الخاص. ولو راجعنا البيانات المتعلقة بالفترة الممتدة من نهاية السداسي الأول لسنة 2012 إلى نهاية السداسي الأول لسنة 2013 نجد أن 97,73% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة هي مؤسسات صغرى و2% مؤسسات صغيرة.

الجدول الآتي يبين حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة خلال الفترة حسب حجم المؤسسة وطبيعة النشاط:

جدول (1): توزيع م.ص.م المنشأة بالجزائر خلال الفترة يونيو2012- يونيو2013

حسب الحجم وقطاع النشاط (بالعدد وبالنسبة المئوية)

قطاع النشاط	مؤسسات صغرى خاصة	مؤسسات صغيرة خاصة	مؤسسات متوسطة خاصة	مجموع م.ص.م
خدمات	13216	161	18	13395
%	98,66	1,20	0,13	
بناء وأشغال عمومية	4534	223	26	4783
%	94,79	4,66	0,54	
صناعات	3285	59	5	3349
%	98,09	1,76	0,15	
الفلاحة وصيد بحري	179	2	0	181
%	98.90	1.10	0.00	
خدمات مرتبطة بالصناعات	137	2	0	139
%	98,56	1,44	0,00	
مجموع	21351	447	49	21847
%	97,73	2,05	0,22	

Source : Bulletin d'information statistique de la PME,Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, N°23, Novembre 2013.

أهم ما نسجله من قراءة من هذا الجدول ما يلي:

1) المؤسسات الصغرى والصغيرة تكاد تشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (99,78%)، وهو ما يستدعي تكثيف هياكل الدعم والمرافقة من حاضنات

ومشاتل ومراكز تسهيل، فهي تمثل دعائم أساسية لضمان استمرار هذه المؤسسات وكسب رهان تنافسيتها.

2) استمرار هيمنة أنشطة الخدمات بنسبة 61,89%، بينما تشكل أنشطة الصناعات والخدمات المرتبطة بها 16%، أما قطاع الفلاحة فلا يتجاوز نسبة0,08%، وهذا يستدعي إيجاد آليات وتدابير داعمة للأنشطة المنتجة، والتي من أهمها هياكل الدعم والمرافقة.

3) أنشطة الحرف والصناعات التقليدية، التي شكلت 22,5% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نهاية السداسي الأول 2013، إضافة إلى الأنشطة الفلاحية بمختلف أنماطها، تعد من أبرز الأنشطة الممارسة في الأوساط الريفية، إلا أنه ينبغي أيضا تعزيز الصناعات الأخرى في إطار التنويع الاقتصادي وتحريك الأرياف، ومن ثم التقليل من تركز الاستثمار في المدن.

نتحدث عن استثمار ريفي أصغر عندما يكون المشروع الاستثماري موطن في مجال ريفي. وهذا النوع من الاستثمارات له خصوصياته ومتطلباته، بالمقارنة مع نظيره بالمناطق الحضرية، إن من حيث الظروف الطبيعية والجغرافية، كالمناخ والتضاريس والعزلة، أو من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الظروف والمتطلبات كثيرا ما تشكل تحديات أمام نشأة ونمو هذه الاستثمارات.

ثمة مجالات استثمارية عديدة يتجه إليها الاستثمار الريفي الأصغر نذكر من أبرزها ما يلي:

- الأنشطة الفلاحية: وهي الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، وتشكل في الغالب أزيد من نصف الأنشطة التي يمارسها الريفيون، وهي تتضمن زراعة الحبوب، زراعة الخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.
- الحرف والصناعات التقليدية المنزلية، وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.

- المشاريع ذات الطابع الحرفي، وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي.
- المشاريع القائمة على المناولة (sous-traitance)، سواء كانت هذه المناولة لحساب مؤسسة في منطقة ريفية أو في منطقة حضرية أو شبه حضرية.
- المشاريع الصغيرة والصغرى ذات الطابع الصناعي والخدمي، ومنها مؤسسات الخدمات، كالنقل والإطعام والتجارة والوكالات السياحية، ومؤسسات الصناعات التقليدية، كصناعة الفخار والنحاس ونسج الزرابي والبرانيس والقشابيات.

لقد ظلت الرؤية تجاه الاستثمار الريفي لسنوات تهيمن عليها المقاربة الاجتماعية، حيث يعالج في الغالب ضمن سياق مكافحة الفقر وتخفيف وطأته على الريفيين، وهي مقاربة قاصرة تفتقد إلى التفكير الإستراتيجي، القائم على توفير ظروف النمو الطبيعي للمشاريع الاستثمارية الصغرى ليصبح بعضها مشاريع متوسطة وكبيرة في آجال قياسية. وفي إطار هذه الرؤية الإستراتيجية طرحت وأرسيت حاضنات أعمال ومشاتل ريفية في عدد من البلدان.

إن المشاريع الاستثمارية الريفية هي مشاريع اقتصادية تستحق العناية القصوى، وذلك من خلال توفير الدعم والمرافقة لها، ليس فحسب باعتبارها ممتصة للبطالة المتفشية بالأرياف ووسيلة للحد من النزوح الريفي المتنامي، ولكن أيضا باعتبارها مولدة للثروة وأدوات لاستغلال الثروات المحلية المتنوعة، التي أضحت عرضة للإهمال والتآكل نتيجة سياسات تنمية ريفية ضئيلة الفعالية وتنقصها الفاعلية.

ولئن كانت عملية الاحتضان تهم المؤسسات الصغرى والصغيرة المبتدئة بوجه عام، إلا أن أهميتها تبدو أكبر بالنسبة للمؤسسات الريفية، وذلك بسبب التحديات الخاصة التي تعترضها، وهو ما قد يستدعي أحيانا فترة احتضان ومرافقة أطول بالمقارنة مع المؤسسات الموطنة بالمدن.

ومع أن هناك تحديات عديدة مشتركة تواجه الاستثمار بالمناطق الريفية عموما، على غرار صعوبة التضاريس، طبيعة المناخ، تشتت العمران، هشاشة البنى التحتية والهياكل القاعدية، البعد عن الأسواق، نقص اليد العاملة المحلية المؤهلة وغيرها، إلا أننا سنركز هنا على ما يرتبط منها مباشرة بالاستثمار الأصغر، وبالتالي ما يعزز أكثر أهمية ودور حاضنات الأعمال في التخفيف من حدتها:

- نقص مراكز التكوين والتدريب بالأرياف، مما يعني أن المبادرين لا يمتلكون مؤهلات إدارية وفنية في مجال إدارة المشاريع.
- نقص المحلات المناسبة للاستعمال الصناعي والتجاري وغياب صالات العروض.
- الصعوبات المتعلقة بالتموين بالمواد والمستلزمات الإنتاجية وبتصريف المنتجات والترويج لها، وهو ما ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية وعلى أسعار المنتجات وجودتها، وبالتالي على تنافسيتها.
- الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى مصادر التمويل، إذ أن مؤسسات التمويل مركزة بالمدن، مع ما يرتبط بالحصول على تمويل من شروط، كعقد الملكية أو الإيجار والسجل التجاري والضمانات.
- الصعوبات المتعلقة بالتسويق والترويج للمنتجات المحلية، سواء عبر الوسائل التقليدية (صالات العرض، توزيع المنشورات، ...)، أو عبر وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة شبكة الإنترنت.

سادسا: نموذج مقترح لحاضنة ومشتلة مشاريع ريفية بالجزائر.

يتمثل دور حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية في مساعدة المبادرين على تجاوز هذه الصعوبات وتهيئة الظروف المناسبة لأعمالهم. وفي هذا الإطار يتعين على هذه الهياكل إجراء تشخيص شامل ودقيق لطبيعة الاستثمارات الصغيرة والصغرى بالمنطقة المتواجدة بها، ثم العمل على تحديد أهم التحديات المعيقة لهذه الاستثمارات عموما، ومن ثم التفكير في آليات وسبل التغلب عليها.

تتخذ مشتلة المؤسسات الريفية أحد الأشكال الثلاثة: محضنة تهتم بالمشاريع الريفية ذات الطابع الخدمي، على غرار مؤسسات النقل والإطعام أو الوكالات السياحية، أو نزل مؤسسات يهتم بمشاريع البحث العلمي في المجال الزراعي والريفي، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وجود دعم كبير من الجامعة أو مخابر ومراكز البحث المتواجدة في المنطقة (مثلا في ولاية برج بوعريريج جامعة البشير الإبراهيمي، مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية) من خلال استغلال الإمكانيات العلمية والمادية المتاحة، ويتخذ الشكل الأخير ورشة الربط ويركز هذا الشكل على مشاريع النسيج والصناعات التقليدية والحرفية.

تقوم مشتلة المؤسسات الريفية بدراسة واختيار أفكار المشاريع الريفية وفقا لعدة معايير وحسب الجدوى الاقتصادية للمشاريع وقدرتها على تنشيط التنمية المحلية في المنطقة، ويتم احتضان المشاريع الواعدة لفترة تمتد من سنة واحدة الى أربعة سنوات، يتلقى فيها المشروع خدمات الإيواء والتدريب والمرافقة والدعم في الحصول على التمويل المناسب، وهنا تستعين الحاضنة بشبكة من الأطراف الفاعلة في المنطقة، على غرار الإدارات العمومية ووكالات التنمية ودعم التشغيل أو البنوك والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز البحث، أو حتى حاضنات ومشاتل المؤسسات الأخرى على المستوى المحلي والوطني في إطار شبكة وطنية لتنسيق عمل حاضنات ومشاتل المؤسسات.

يمكن توضيح عمل مقترح النموذج التصوري لمشتلة المؤسسات الريفية في الشكل الموالي:

شكل (4): نموذج تصوري لحاضنة أعمال ريفية

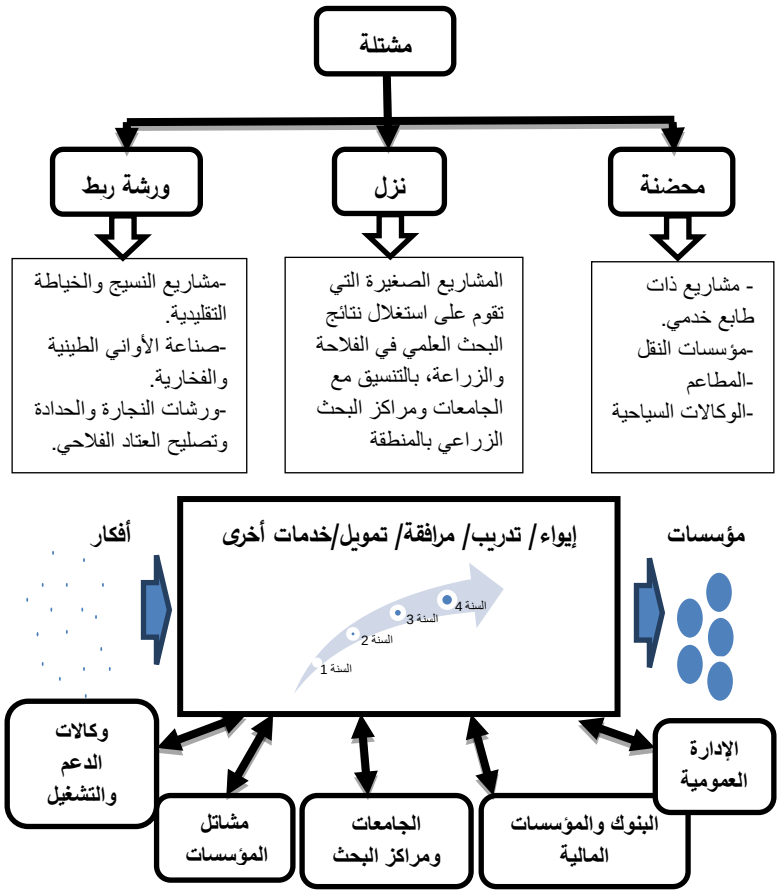

يمكن أن تؤسس مشتلة المؤسسات الريفية في المباني والمزارع المهجورة أو غير المستعملة (مثلا المباني والمزارع المملوكة لتعاونيات الفلاحين في الجزائر CAPCS سابقا، محلات الرئيس في البلديات)، كذلك يمكن تلعب الجامعة أو مخبر البحث دور نزل المؤسسات الريفية على غرار مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية بجامعة برج بوعريريج. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية يمكن أن تؤسس في البلديات الريفية في شكل مشاتل مؤسسات ريفية صغرى

Micropépinières بحيث تتوافق مع خصائص الأنشطة الاقتصادية للمنطقة، تعمل تحت وصاية مشتلة المؤسسات في مقر الولاية وبالتنسيق معها، وكنموذج مقترح لتموضع حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية في ولاية برج بوعريريج[24] نورد في مايلي خريطة توضيحية للأماكن المقترحة لإنشاء مشاتل مؤسسات ريفية.

شكل (5): خريطة توضيحية للأماكن المقترحة لإنشاء مشاتل مؤسسات ريفية

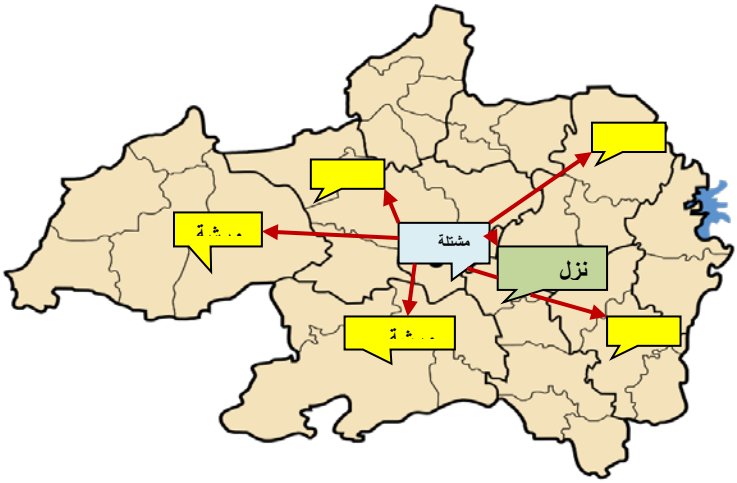

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعد عملية تنمية وتطوير الاستثمار الريفي الأصغر الخيار أو البديل المناسب الذي يتلاءم مع خصوصية المناطق الريفية.
- تساهم حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية في تنمية المناطق الريفية، عن طريق احتضان ومرافقة المشاريع الريفية الناشئة خلال المراحل الأولى من تأسيسها.
- يعتبر الدعم المحلي الذي تلقاه حاضنات ومشاتل المؤسسات الريفية من طرف الهيئات الفاعلة في المنطقة (إدارة محلية، مؤسسات مالية، جامعات...) ضرورة أساسية وشرطا لنجاحها في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها.

- يواجه تطوير برامج حاضنات ومشاتل المؤسسات في المناطق الريفية صعوبات بالمناطق الحضرية والمدن، وربما يستغرق وقتا أطول كي يصل إلى النتائج المرجوة منه، ويرجع هذا الأمر إلى والمعوقات التي تواجه إنشاء حاضنات الأعمال الريفية لعل من بينها:ضعف ثقافة المقاولية في مجتمعات المناطق الريفية؛صعوبة إيجاد قنوات اتصال لجذب أصحاب المشاريع في الريف؛ضعف موارد التمويل ومحدوديتها في الأرياف بسبب إحجام البنوك والمؤسسات المالية عن التواجد في هذه المناطق.

الهوامش

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامهما وتنظيمهما.

[2] راجع في ذلك:عبد الغني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010

[3] ابن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر(تونس)/المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر)، 1984، ص486

[4] تضمن هذا البرنامج عدة أهداف من ضمنها استصلاح 600.000 هكتار بالجنوب في المرحلة الأولى منه، مكافحة التصحر، وتنمية الصناعات الزراعية. ولإنجاز البرنامج تم إنشاء صناديق خاصة منها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

[5] قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

[6] Veganzones M. A., "Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches CERDI" (Janvier 2000); in: http://www.cerdi.org/uploads/ed/2000/2000.07.pdf

[7] SBA: The U.S. Small Business Administration

[8] بادر بإقامة الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National Business Incubation Association) عدد ممن رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، لمساعدة المؤسسات الصغيرة المبدعة، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال.

[9] NBIA: «whatisincubators», disponible sur le site web: www.nbia.org/resource_library/history/index.php le: 20/11/2013.
[10] Ibid.

[11] رمضان السنوسي، عبد السلام بشيرالدويبي: حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، الطبعة الأولى،2003، ص 13

[12] NBIA: " whatisincubators " , disponible sur le site web :www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2010

[13] رحيم حسين، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص ص 161-174

[14] عن: عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، " دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة "، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض،28-29 ديسمبر، 2002.

[15] HumairaIrshad : Business Incubation in Canada literaturereview and liste of Business Incubators in Canada, June, 2014, p.08.
[16] NBIA, best practice report, , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_library/history/index.php le: 20/11/2013.
[17] www.nbia.org/ressource_library/history/index.phple: 15/04/2013
[18] Ibid.
[19] Mark L.Weinberg : Business Incubatorsgive New Firms in Rural Areas a headstart, Rural Developement Perspectives, february, 1987, p.07.

[20] محمد الناصر عزيز: التجارب العالمية في الحاضنات وأثرها على التنمية، الندوة التعريفية بحاضنات التقنية، كلية الهندسة جامعة الملك سعود، 2007.

[21] Wang Rong: Business Incubators in China, Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, Asian Association of Business Incubation, Volume 3, No. 3, 2009, p.57
[22] Infodev: Business Incubation in Asia, www.infodev.org. 20/05/2015

[23] قانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[24] بالإضافة الى كون ولاية برج بوعريريج قطبا صناعيا وطنيا لصناعة الالكترونيات، فإنها ولاية يطغى عليها الطابع الريفي، كذلك فإن وجود مشتلة للمؤسسات ومركز تسهيل في مقر الولاية يساعد على إنشاء مشاتل أعمال ريفية تابعة لمشتلة المؤسسات، وتعمل بالتنسيق معها عن طريق التركيز على حاملي المشاريع في المناطق الريفية.